

البنداري من اجمع الحركات مصارعة عن المراء الدول الوا
 تعالى بشروط ووسائط معدت في تحقيق مذهبهم ولذا
 ذهب الحق الرازي في شرحي الشمسية والمطالع الى ان الكساية
 غير ضرورية لذات الكاتب في شئ من اوقات وجوده ولو وقت
 الكتابة فيصدق الضرورة بشرط الوصف بدوت الضرورة في
 وقته في مثل قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام
 كاتباً وان خالفه العلامة التفاضل في الفاضل العمام هناك
 وتبعها المحشي في حاشية التهذيب بناء على ذلك التحقيق
وبالجمل لا دلالة في التعريف المذكور على تقدير الامكان الخاص
 على جواز انفكاك التوصل عن صحيح النظر كما دلالة في قولك
 يمكن كسر الزجاج برمي الشئ عليه على جواز انفكاك الكسر
 عن الرمي الموصوف له حتى يحتاج الى الامكان العام في اندراج
 المرتبة **نعم** لو قيل ما يمكن التوصل بعد صحيح النظر لدل
 عليه **فان قلت** لعل ذلك الكلام من الشرح المحقق لا
 مبني على ان المتبادر من الامكان ههنا هو الامكان الوقفي في
 المنسرب سلب مطلق المنزوعة والوجوب ولو كان وجوفاً
 حاصل من جهة ايجاب علمته الموجبة اياه وماله الى القسوة
 بشرط المحمول المساوية للفعل والاطلاق العام كما تعرف من
 كلام الشيخ ابن سينا ولها خرج التوصل بالمرتبة من القوة الى
 الفعل كات واجباً وضرورياً ولو بشرط المحمول فعلى تقدير
 الامكان الخاص بهذا المعنى تخرج المرتبة لا على تقدير الامكان
 العام **قلت** هذا محتمل بوجهين اما اولاً فلان الظاهر ان
 الشرح حصل الامكان ههنا على معنى سلب الوجوب الذي جعله
 مقابلاً للفعل وهو الضرورة في وقت المحمول لا اعينها
 ومن الضرورة بشرط المحمول وهو الذي ابلغ الاشراف
 في المرتبة والافال ضرورة بشرط المحمول لا يمكن انكارها لحد
 في شئ

قد ورد في الضرورة ان
 انما قال ما له ليس عين
 الضرورة بشرط المحمول بل
 يستلزم ما لا يمكن ان
 في الجمل

في شئ من مواد الفعل ضرورة ان الموجود بشرط الموجود لو
 فرض معدوماً وكذا المفهوم بشرط العدم لو فرض موجوداً بلزم
 اجتماع الوجود والعدم في زمان واحد وهو محال **واما ثانياً**
 فلان التوصل المأخوذ في التعريف ان اراد به التوصل في الحال اعني
 التوصل في زمان مكان الترتيب والتعرف فكما تخرج المرتبة على تقدير
 الامكان الخاص بهذا المعنى كذلك تخرج المتفرقة حينئذ بل تخرج
 على تقدير الامكان العام بهذا المعنى لان التوصل بهام معدوم حال
 التفرقة فيكون عدمه ضرورياً بايجاب علمته الموجبة اياه وبشرط
 المحمول كما عرفت ان الممكن في كل من وجوده وعدمه يحتاج الى
 علمه موجبة اياه وان اراد به مطلق التوصل ولو في المستقبل
 فكما تخرج المتفرقة على تقدير الامكان الخاص بهذا المعنى لا تخرج
 المرتبة اذ لا ضرورة في شئ من طرفي التوصل بل في شئ من
 طرفي كل ممكن بالنسبة الى زمان الاستقبال وتحقيق ذلك
 مانعاً الحق الرازي في شرح المطالع عن المشاء في تحقيق الامكان
 الاستقبالي المنسرب سلب مطلق الضرورة عن التعريف
 ولو ضرورة بشرط المحمول من ان هذا الامكان هو صراف
 الامكان لانه في حلق الوسيط بين الوجوب والامتناع وهو
 مبادئ للفعل والاطلاق العام حيث لا ضرورة في شئ من
 طرفي الممكن بالنسبة الى زمان الاستقبال لا بحسب علمونا
 فقط بل بحسب نفس الامر ايضاً اذ لم يتحقق ولم يتعين شئ
 منها بعد وانما يتعين احدهما اذا حضر ذلك الزمان
 ولتحقق بدوت التعيين بخلاف سائر معاني الامكان لان
 الشئ بالنسبة الى زمان الحاضر في الحال اما موجود او معدوم
 واما ما كان يشتمل على ضرورة ما واولها الضرورة بشرط
 المحمول كما تقررات على ما بين محمول بوجوده سابق هو
 حاصل من ايجاب العلة ولاحق هو الضرورة بشرط المحمول
 وما يتوهم من ان امكان الوجود في الاستقبال مشروط بالعدم